دور انتشار الأسلحة في تغذية الصراع في مالي

The Role of Weapons Proliferation in Fueling the Conflict in Mali

عبد المالك بلغربي(*) / علي مجالدي(**)

ملخص:

باتت منطقة الساحل الإفريقي ساحة لالتقاء الجماعات المسلحة المتطرفة وسوق لتجارة الأسلحة، لا سيما بعد التطورات الإقليمية الأخيرة، والتي أعقبها سقوط نظام معمر القذافي في ليبيا بعد 2011 و انتشار الأسلحة بشكل رهيب ، الشيء الذي فتح الأبواب أمام تجار السلاح لتمويل الجماعات المسلحة في منطقة الساحل والصحراء ، كما هو الحال في دولة مالي والتي عرفت حالات تصعيد في الصراع القائم داخل البلاد من عقود، وتجلى ذلك بوضوح في التطورات الميدانية وفي نوعية الأسلحة التي أصبحت تمتلكها الجماعات المسلحة داخل مالي، وبتالي فقد ساهم تدفق السلاح من ليبيا ودول غرب افريقيا في تغذية الصراع في مالي.

الكلمات الدالة: الأسلحة، الانتشار، النزاع، الساحل، مالي، الطوارق

Abstract

The Sahel region has become an arena for extremist armed groups and a market for arms trade, especially after the recent regional developments that led to the fall of the Muammar Gaddafi regime in Libya in 2011 and the terrible proliferation of weapons. This situation presented a huge opportunity for arms' dealers to fund and equip armed groups operating in the Sahel and Sahara region. This fact has well been demonstrated in the case of Mali that has witnessed an escalation of its decades-long conflict, which, in turn, has had impacted the quality and quantity of weapons possessed by the armed groups. Hence, the flow of arms from Libya and West African countries has been a remarkable elemnt fueling the conflict in Mali.

Keywords: weapons, proliferation, conflict, Sahel, Mali.

(*) - - كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3 ، belgherbiabdelmalik@gmail.com

(**) - - كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، aliali-24@hotmail.fr

مقدمة:

تظهر منطقة الساحل الإفريقي من بين أكثر المناطق في العالم التي تشهد حالة من الانهيار والانفلات الأمني أو حالة اللاأمن وما يخلفه من آثار سلبية على سكان المنطقة، حيث أصبحت المنطقة المصدر الأساسي لكثير من المشاكل أبرزها : ظهور الجماعات الإرهابية المتطرفة وانتشار ظاهرة الإتجار بالسلاح، هذه الأخيرة أصبت تؤرق دول الساحل الأفريقي لا سيما منها التي تعيش في صراعات منذ عقود كما هو الحال مع دولة مالي، والتي تأثرت كثيرا من جراء سقوط نظام معمر القذافي في ليبيا بعد 2011 وانتشار الاسلحة في الساحل الافريقي بشكل كبير جدا، مما ساعد المتمردون الطوارق و بعض الجماعات الاسلامية المتطرفة، من الحصول على أسلحة ثقيلة كصواريخ مضادة للطائرات و رشاشات و مدافع هاون ، توازي او تتفوق على الاسلحة التي يمتلكها الجيش المالي النظامي، مما أدى إلى تأجيج الصراع في مالي ، وعليه نطرح الإشكال التالي : الى أي مدى ساهم انتشار الاسلحة في الساحل الافريقي في تغذية الصراع في مالي ؟

1- نبذة تاريخية عن الصراع في مالي:

تقع مالي في غرب أفريقيا على تخوم الصحراء الكبرى، وهي تنتمي لما تسمى بدول الساحل والصحراء، ولا يوجد لها أي شطآن على البحار، وعدد سكانها 15 مليونًا ومساحتها حوالي 1.2 مليون كيلومتر مربع (عدد سكانها أقل قليلًا من عدد سكان القاهرة ومساحتها أكثر قليلًا من مساحة مصر)؛ من جانب أخر يشكل المسلمون أكثر من 90% من سكان مالي، وغالبية السكان هم من أصول أفريقية سوداء، وهنالك أقلية من الطوارق (أقل من 10%) وأقلية أصغر منها من العرب، ويعيشون في شمال مالي وتحديدًا في إقليم أزواد. هذا وقد حصلت مالي على استقلالها من فرنسا عام 1960، لكن لم تحصل على استقرارها، فقد حكمها أربعة رؤساء أطيح بثلاث منهم، في انقلابات عسكرية، وكان أخر هذه الانقلابات ما حدث في 22مارس 2012، والذي أطاح بالرئيس" أمادو تورا "، وأعلن الانقلابين أن السبب يرجع إلى

الهزائم المتكررة للجيش المالي في مواجهة مسلحي الطوارق، ما ادى إلى انفصال إقليم الأزواد بشمال مالي[1].

1-1- خلفية الصراع في شمال مالي:

بدأت تظهر مشكلة الطوارق منذ نهاية الخمسينات من القرن العشرين حينما أرسلت في ماي 1958 رسالة إلى الجنرال شارل ديغول، حيث طالبه 300 من شيوخ الطوارق بعدم ضمهم إلى دولة مالي، ولم تستجب فرنسا لهذا الطلب. ومما يدعم الحركات الانفصالية، توزع قبائل الطوارق بين دول النيجر ومالي وبوركينا فاسو وليبيا والجزائر، وعدد قليل منهم في الصحراء الغربية بمصر، هذا ولم يكن التمرد الأخير سوى استمرار للتمرد الدامي الذي قاده الطوارق في مالي والنيجر، منذ التسعينات، وهم ينتشرون في شمال مالي، بمحاذات الحدود الموريتانية وشرقها، تقع منطقة (أدنماغ أفيوغاس) المحاذية للحدود النيجرية والجزائرية، ويفصل واد تلمس بين المنطقة السابقة ومنطقة الازواد، ويشكلان معا الصحراء المالية. وغالبية السكان من الطوارق ذوي الأصول الأمازيغية أو من قبائل عربية هاجرت منذ قرون من موريتانيا أو من دول الشمال الإفريقي. ويطلق على هذه المناطق تمبكتو وغاو وكيدال.

بدءا من الستينات، طالب طوارق أزواد بالانفصال، لكن النظام الصارم للرئيس الأسبق "موديبوكيتا" أجهض هذه المطالب، وانضم كثيرا من شبان الطوارق إبان نظام "معمر العقيد القذافي" في ليبيا إلى المليشيات التي قاتلت في تشاد وفي جنوب لبنان، وبعد عودتهم إلى بلدانهم، في بداية التسعينات وحصولهم على خبرة القتال، بالإضافة إلى السلاح والتدريب، بدأ الصدام بينهم وبين الجيش المالي لتحقيق حلم الطوارق في الانفصال بإقليم أزواد[2].

- مراحل تطور الصراع في مالي و أبرز محطات التمرد:

مر الصراع في مالي بعدة محطات كان التمرد هو المحدد لتطور النزاع داخل هذه الدولة منذ استقلالها السياسي عن فرنسا في ستينات القرن العشرين، هذا ويعدّ عدم الاستقرار

---

[1] - الحرب في مالي " أسباب الصراع وتطوره"، مقال منشور على الموقع :
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/HarbFiMali/sec02.doc_cvt.htm، يوم 22 /10/ 2017

[2] - ياسين عز الدين، توضيحات حول تطورات الاحداث في مالي، مقال منشور في 19 / 01 / 2013 على الموقع :
https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=1076632**2017**/10/15يوم

وحركات التمرد في الشمال سمةً دائمة من سمات الوضع الماليّ. في حين تميّزت الأوضاع السياسية بالصراع على السلطة على وقع الانقلابات والأنظمة الديكتاتورية مع اضطرابات اجتماعية ووضعٍ اقتصادي هشّ، وزادت فترات الجفاف والقحط الممتدّة من حدّته، إذ تعدّ مالي من بين أفقر عشرين دولة في العالم[3]. وفيما يلي نعرج على مراحل تطور الصراع في مالي وأبرز محطات هذا التمرد[4]:

في الفترة من 1962م - 1964م: كان أول تمرد للطوارق في مالي، قاده زعماء القبائل والوجهاء التقليديون من الطوارق، بدأ هذا التمرد من منطقة كيدال, وعُرف باسم «الفلاقة» (مصطلح كان يستخدمه الجيش الفرنسي لنعت المقاومين في أثناء احتلاله للجزائر وتونس)، وتعرض لقمع شديد من الجيش المالي الذي تمكّن في نهاية المطاف من إخماد التمرد، وفرض حكم عسكري على المنطقة، هذا ويرجع السبب الرئيس لهذا التمرد - في نظر المتمردين - إلى تسليم الضباط الفرنسيين الذين كانوا يحكمون إقليم شمال مالي السلطة للعسكريين الماليين، الذين تصرفوا بدورهم تصرّف المحتل في الشؤون العامة والخاصة لسكان شمال مالي.

وفي عام **1988م**: تأسست الحركة الشعبية لتحرير أزواد، وتُعد أول تنظيم سياسي للطوارق الماليين، ومهّدت هذه الحركة لظهور حركات أخرى أكثر تنظيماً، وصولاً إلى الحركة الوطنية لتحرير أزواد التي ظهرت نهاية **2011م**.

وفي عام 1990م: اندلع تمرد ثان بهجوم من المسلحين الطوارق في منطقة ميناكا، وسعى الرئيس موسى تراوري – رئيس الدولة أنداك - إلى احتواء التمرد، وبحث حلٍّ جذري للمشكلة عبر منح منطقة كيدال (في الشمال الشرقي) حكماً ذاتياً أوسع، وهو ما ساعد بالفعل في تخفيف الصراع، لكن بعض المناوشات العسكرية استمرت.

---

(3) - **تقدير موقف، أزمة مالي والتدخل الخارجي**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مقال منشور في 10 مارس 2013 على الرابط التالي:

https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Frances_Recent_Military ، يوم 21/ 10/ 2017.

(4) - الشيخ إبراهيم كنتاو، **النزاع المسلح في مالي**، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 16، جويلية 2013، ص 32.

وفي عام 1991م: تم توقيع اتفاق في تمنراست (جنوب الجزائر)، في محاولة من الدولة لإنهاء التمرد، ولكنه مع الأسف لم يؤدّ إلى نتائج ملموسة، تركّز هذا الاتفاق في اللامركزية في شمالي البلاد، واستيعاب مقاتلي الطوارق في الوظائف العمومية، بما فيها الأَمنية، ولم يمنع كلّ ذلك استمرار الاضطرابات في بعض أجزاء من شمالي البلاد.

وفي عام 1992م: وقّعت حكومة مالي والفصائل الطارقية ميثاقاً وطنياً، نصّ على اللامركزية، ودمج الطوارق في مؤسّسات الدولة العسكرية والمدنية، بعدد يقارب 3 آلاف شخص، وعلى تنمية الشمال، بالإضافة إلى مبادرات للمصالحة.

وفي عام 1996م: تم توقيع اتفاق سلام في تمبكتو بالشمال، وسلّم المسلحون الطوارق ثلاثة آلاف قطعة سلاح، وتم في هذه المناسبة – رسمياً - حلّ الجماعات الطارقية المقاتلة.

وفي عام 2006م: حدث تمرد جديد للطوارق في الشمال، حيث شنّ مقاتلو حركة «تحالف 23 مايو الديمقراطي من أجل التغيير»، وهي حركة جديدة، هجمات على حاميات عسكرية في كيدال وميناكا، وانتهى التمرد في العام نفسه بتوقيع اتفاق سلام في الجزائر بين الحكومة المالية والتحالف الديمقراطي، ونصّ على استعادة الأمن وتنمية منطقة كيدال.

وفي العام نفسه شارك القذافي في احتفال (المولد النبوي) في مدينة تمبكتو، واتُّهم فيها عبر أطراف مالية بدعم حركات التمرد الطارقية، وقد صرّح بذلك حسن فغاغا (الذي كان نائباً في البرلمان المالي) وأحد قيادات حركة التمرد في شمال مالي، حيث قال: «لقد تدرّبنا عند القذافي، وقال لنا أن نقوم بالثورة في مالي والنيجر ضد الحكومات، الطوارق في مالي والنيجر مجموعة واحدة، عند الصراع في مالي بين الطوارق والحكومة؛ على الطوارق في النيجر مساعدتهم، وكذلك العكس»[5].

وفي عام 2007م: تمرّد متزامن للطوارق في كيدال بشمال شرقي البلاد وأغاديز بشمال النيجر استمر حتى 2009م، نفّذ التمرد تحالف للمتمردين من البلدين؛ رفضاً منهم لاتفاق السلام بالجزائر الموقّع في العام السابق، وتخللته هجمات على ثكنات وخطف جنود ماليين.

في عام 2009م: نجحت القوات المالية في تفكيك قواعد للمتمردين الطوارق في الشمال، وفي العام نفسه جرى في كيدال توقيع اتفاق سلام بوساطة ليبية، ينهي التمرد الذي بدأ عام

---

[5] - مادي إبراهيم كانتي: **الأزمة السياسية في مالي**، **دراسات آفاق إفريقية**، ص110.

2007م، نصّ الاتفاق على تسليم المتمردين أسلحتهم للحكومة، وتضمن تفاهمات جديدة بشأن دمجهم في القوات المسلحة، بيد أن قسماً من المتمردين رفض الانخراط في مسار التسوية.

وبين عامي 2011م - 2013م: ترك مئات العسكريين والمدنيين (من الطوارق) وظائفهم في الحكومة بطريقة غير شرعية، وذهبوا لمساندة الزعيم الليبي معمر القذافي الذي يعتبر زعيمهم أو الداعم الرئيس لهم، مما يؤكد تورط القذافي في القضية، وقد أسفر سقوط نظام القذافي عن عودة الآلاف من الطوارق المقاتلين في جيش القذافي إلى شمال مالي، مدججين بأسلحتهم الثقيلة، وتعاملت معهم الدولة بوصفهم مواطنين ماليين عادوا إلى بلدهم، لكنّهم كوّنوا نواة التمرد الجديد الساري، والذي يهدف إلى إقامة دولة علمانية للطوارق، مما أدى إلى تأسيس «الحركة الوطنية لتحرير أزواد»، في نهاية 2011م، التي تعد نفسها ضمن الحركات العلمانية.

في 17 يناير 2012م: بدأت «الحركة الوطنية لتحرير أزواد» وحركة أخرى بإشعال نار الحرب ضد الحكومة على مدن تساليت وأغليه وكوميناكا، بشمال شرق البلاد قرب حدود الجزائر، استمرت لمدة أسابيع، مما أدى إلى نزوح عشرات الآلاف من المدنيين إلى الجزائر. وقد قامت الدولة بحق الدفاع عن سيادتها وعن مواطنيها ضد هؤلاء المتمردين، حيث رأت الدولة أنهم لا يريدون السّلم أبداً، وبعدما عدتهم بالأمس من مواطنيها عندما فشلوا في الحرب في ليبيا، وكانت الدولة ترى أن شوكتهم انكسرت أو ضعفت، خصوصاً بعد مقتل القذافي وقائدهم إبراهيم باهانغا، وقّعت معهم اتفاقية تقضي باحترامهم قوانين الدولة وعدم التعرض للسّلم العام، ولكنهم أعلنوا خلاف ذلك، وبدأوا مجدداً الهجوم على الدولة.[6]

استمر الوضع يزداد سوء في الشمال، فاستغلت بعض الحركات الإسلامية التي تعتبر جزءاً من «تنظيم القاعدة» الفرصة، كجماعة أنصار الدين بزعامة إياد أغغالي، وتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، وحركة الجهاد والتوحيد في غرب إفريقيا، وجماعات متفرقة مسلّحة، مثل بوكو حرام وغيرها، وهو ما أدّى إلى إضفاء الصبغة الإسلامية على القضية، عبر دعواتهم إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في المنطقة.

---

[6] - نفس المرجع، نفس الصفحة

قامت بعض الحملات في العاصمة باماكو بمطالبة الرئيس – آنذاك - أمادو توري بإعطاء العناية الكبيرة للوضع في الشمال، بعد محاولاته معهم ودعوته لهم إلى الجلوس على طاولة المفاوضات، مما أدى إلى انقلاب عسكري على حكمه بقيادة النقيب أمادو سانوغو في 22 مارس 2012م. وهذا ما أدخل البلاد في فوضى وصراع بين العسكريين والسياسيين، فاستغل المسلّحون المتمردون ذلك الوضع وسيطروا في غضون أيام على مدن كيدال وتمبكتو وغاو، كبرى مدن الشمال.

وفي 6 أبريل 2012 تفاجأ العالم بإعلان الحركة الوطنية لتحرير أزواد أنّ شمال مالي دولة مستقلة للطوارق، وأن إعلان الاستقلال يسري في الحال، ورفضت دول الجوار وغيرها هذا الإعلان على الفور، بينما ردت عليه المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا بتشكيل نواة لقوة عسكرية؛ تحسباً لتدخل عسكري لمواجهة هؤلاء المتمردين في شمالي مالي. واندلعت مواجهات واشتباكات بين الحركة الوطنية لتحرير أزواد والجماعات الإسلامية الناشئة في غرب إفريقيا، وفقد الحركة الوطنية لتحرير أزواد السيطرة على غاو، وسيطرت الجماعات الإسلامية على مناطق أزواد لتتدخل فرنسا لمحاربتها في جانفي 2013 على إثر طلب من الحكومة المالية، وفي غضون أقل من شهر تمكنت القوات الفرنسية من السيطرة على مناطق أزواد الثلاثة كيدال وتمبكتو وغاو، ولا يزال التدخل الفرنسي مستمرا[7].

2-2- أطراف الصراع في مالي:

نشير في هذه النقطة إلى أبرز الجماعات المسلحة داخل مالي، إذ كانت هذه الجماعات تسيطر على أكثر من ثلثي مساحة البلاد، كما كانت تستحوذ على كميات كبيرة ومتطورة من الاسلحة والذخيرة، وتتمثل هذه الجماعات فيما يلي[8]:

أولاً: الانفصالية: كحركة أزواد MNLA التي تدّعى العلمانية لكسب وُدّ الغرب ودعمه السياسي والإعلامي والمالي.

---

[7] - عايدة العزب موسى، **جذور العنف في الغرب الإفريقي- حالتا مالي ونيجيريا**، دار البشير للثقافة والعلوم ن ط1، 2015، ص 47.

[8] - الشيخ إبراهيم كنتاو، "**النزاع المسلح في مالي**"، مرجع سابق، ص 36.

ثانياً: الجماعات الإسلامية الثلاثة، وهي:

1 - جماعة أنصار الدين بقيادة إياد أغغالي، (وغالبيتهم طوارق ماليّون)، هي جماعة إسلامية يتزعمها إياد آگ غالي .وهو أحد الشخصيات البارزة في تمرد الطوارق في التسعينيات، ويشتبه أنه على علاقة بتنظيم القاعدة في المغرب العربي وجماعات إسلامية أخرى، جماعة منشقة يتزعمها ابن أخيه حمادة آگ حماة. تهدف جماعة أنصار الدين إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في مالي . وكان أول ظهور لها في 2012، حيث تسعى حركة أنصار الدين "التبليغية" حسب بعض المصادر في أزواد إلى "ضرورة إظهار الحالة الدينية الإسلامية للشعب الأزوادي" وذلك بتطبيق الشريعة وإقامة حكم إسلامي في أزواد. وقد توحدت مع الحركات الطارقية الأخرى التي ليس لها توجه ديني نتيجة لالتقاء مصالح الطرفين إضافة لكون عدوهما واحد وهو الحكومة المالية.[9]

2 - جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، (وغالبية زعمائها غرباء من الجزائر وموريتانيا وبعض الدول العربية والإسلامية، مع انضمام بعض الشباب الماليين إليهم)، وهي حركة جهادية منبثقة عن تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، ومعظم عناصرها من العرب. أعلن عن تأسيسها في أكتوبر 2011، بعد انفصالها عن تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، وحددت لنفسها أهدافا أبرزها؛ أنها تسعى لنشر فكر الجهاد في غرب إفريقيا، بدلا من أن تكتفي بمنطقة الساحل فقط.

تكونت حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، والتي كانت توصف بأنها الأكثر نفوذا في شمال مالي، من العرب ومن عصابات لتهريب المخدرات، بعد أن استولت على كمية كبيرة من الأسلحة الثقيلة القادمة من ليبيا. فيشار إلى أن هذه الحركة مسلحة بشكل جيد، ممولة بشكل أفضل، حتى أصبحت من أخطر التنظيمات الإرهابية في شمال مالي. أما بالنسبة للأماكن التي تتحصن بها الحركة، فقد أشارت بعض التقارير إلى أن الهضبة الصحراوية الشاسعة الممتدة من منطقة تساليت في أقصى شمال مالي، إلى مدينة غاو، هي معقل حركة

---

[9] - الحاج ولد إبراهيم، **أزمة شمال مالي.. انفجار الداخل وتداعيات الإقليم**، في 2012/02/12، على الموقع : https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/02/201221295821529 16.html، يوم 2017/10/24.

التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، حيث تفرض الحركة سيطرتها بلا منازع على عدد من القوى في تلك المنطقة. وأرجع متابعون قوة ونفوذ هذه الحركة، إلى تعاملها مع شبكات الجريمة المنظمة.

فمع اندلاع التمرد بشمال مالي، بادرت حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، إلى الاستيلاء مع مقاتلين من الحركة الوطنية لتحرير أزواد، على مدن غاو وتمبكتو وكيدال، لكنها سرعان ما انقلبت على حركة تحرير أزواد وقامت بطرد مقاتليها وقياداتها من المنطقة، وذلك بعدما تلقت دعما من كتيبة الملثمين في تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي. وقد تبنت عملية اختطاف سبعة دبلوماسيين جزائريين من القنصلية الجزائرية بمدينة غاو شمالي مالي مطلع أفريل 2012. كما أعلنت عن تنفيذ حكم الإعدام بحق دبلوماسي جزائري بعد أن رفضت السلطات الجزائرية إبرام اتفاق معها يقضي بالإفراج عن إسلاميين معتقلين وفدية تقدر بنحو 15 مليون يورو[10].

3 - جماعة القاعدة في المغرب الإسلامي، (وغالبيتهم غرباء عن البلاد)، هي تنظيم سلفي مسلح انبثق في 25 جانفي2007 عن الجماعة السلفية للدعوة والقتال، بعد أن غير اسمه إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.وُضع على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية، هذا التنظيم يتزعمه **عبد المالك دروكدال** الملقب بـ"**أبي مصعب عبد الودود**" [11]، و يتخذ من مطقة الساحل ملاذا له، يشكل تهديدا أمنيا أكثر منه تحد سياسي في منطقة الساحل والصحراء. وعلى الرغم من أن عدد أعضاء هذا التنظيم هو بضع مئات فقط فإن الزخم الذي ناله يعزى بشكل أساسي؛ لضعف القوات المسلحة لدول الساحل والفجوة الأمنية الخطيرة التي تعاني منها سيما مالي والنيجر وموريتانيا؛ هذا وتعاني القاعدة في المغرب الإسلامي من عزلة سياسية في الساحل، فهي لا تتعاون مع الحركات السلفية المحلية ولا مع المتمردين في التشاد ومالي، وإنما تتعاون القاعدة بشكل حصري مع شبكات التهريب الإجرامية

---

(10) - **حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا**، موسوعة الجزيرة، مقال منشور على الرابط التالي: **https://bit.ly/2ue8xEP**، تاريخ الاطلاع 2017/9/26.

(11) - **تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي**، موسوعة الجزيرة، مقال منشور على الرابط التالي: https://bit.ly/2B2qU3T، تاريخ الاطلاع 2017/07/13.

المنتهكة للقانون وهذا يخلق مشكلة سمعة بالنسبة إلى تنظيم يسمي نفسه جهاديا فضلا عن أن البعد الإجرامي للقاعدة في الساحل أضر بها على مستوى كسب الدعم السياسي.[12]

وتم ظهور جماعة جديدة بعد أحداث 2013/1/10م مع التدخل الفرنسي، في تاريخ 1/14 باسم «**الحركة الإسلامية الأزوادية**» بقيادة عباس (الغبّاس) أغانتيلا، وهو الشخص الثاني في أنصار الدين وممثلها في المفاوضات التي كانت قد بدأت في بوركينافاسو.

وقد تقاسمت هذه الجماعات مناطق النفوذ والسيطرة، بحيث يكون ثقل كلّ مجموعة في منطقة، فتركزت حركة الجهاد في غاو، وأنصار الدين في كيدال، والقاعدة في تمبكتو، مع وجود الحركة الانفصالية في هذه المناطق جميعها جنباً إلى جنب، يرفرف العلَمَان على المباني في كلّ هذه المناطق، هذا في المدن، أما في القرى فكان لكلٍّ مكان يحتله.[13]

3- ظاهرة انتشار الاسلحة في منطقة الساحل الأفريقي وتأثيرها على الصراع في مالي.

يعتبر محور الساحل، من أخطر المناطق في الجانب الأمني وأعقدها، وساعدت صعوبة تضاريسه التي لا تختلف عن جبال تورا بورا بأفغانستان في رسم مشهد من الصعب السيطرة عليه، ولعل هذا ما ساعد المجموعات المتطرفة على تحويل المنطقة إلى قاعدة خلفية ومنطقة آمنة للبقاء في المعادلة السياسية والعسكرية دوليًا.

3-1-انتشار السلاح الليبي في منطقة الساحل الإفريقي بعد سقوط معمر القذافي.

بعد استيلاء القذافي على السلطة أطلق على القوات المسلحة الليبية تسمية "جيش الشعب المسلح"، وحتى قبيل سقوط نظامه كان الجيش الليبي يضم نحو 130 ألف مقاتل، أي ما يناهز نسبة 2% من عدد السكان، بحيث يتوزع المنخرطون في أركانه ما بين القوات الشعبية

---

(12) - جان بيار فوليو، "**هل تصبح القاعدة أفريقية في منطقة الساحل؟**" مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. العدد 112، بيروت، ماي2010.ص ص 10-13.

(13) - عبيد إميجن، **انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا**،2014/10/21، على الموقع: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/10/201410216111951157 3..2017/10/19، html

المسلحة في الخدمة APOD أو الجيش، والقوات البحرية العربية الليبية، والقوات الجوية الجماهيرية العربية الليبية LAAF.

كما حظيت هذه الوحدات بمستوى جيد من التسليح، غير أن حجم العتاد المتاح لم يشفع للجيش الليبي المنظم بالصمود طويلاً خلال مواجهته للثورة، حيث عَرَّتْ سريعًا سوء تنظيمه وانعدام الخبرة والتدريب لدى قادته الميدانيين، مما أدى إلى انهار الجيش الليبي تمامًا، تاركًا خلفه مخازن مليئة بالذخائر وبمختلف أصناف وأحجام السلاح، حيث قُدِّرَ عددها بـ87 مخزنًا دُمِّر منها 21 مخزنًا أثناء الثورة.

ونظرًا لتقاتل الميليشيات المتنافسة والجماعات الإسلامية المتشددة على بسط نفوذها السياسي، والاستحواذ على الاحتياطات النفطية الكبيرة، بعد استيلائها على الأعتدة الليبية فقد أثار ذلك مخاوف المجتمع الدولي من سقوط السلاح الليبي في أيدي جماعات عابرة للحدود وهو ما من شأنه أن يقود إلى حصول اعتداءات مستقبلية في الخارج، وخاصة في أعقاب تداول عدة تقارير إعلامية عن وجود مخاطر بتحويل مسار محتويات مخازن الأعتدة وخاصة في ظل انعدام أية تدابير لتأمينها.[14]

هذا وقد كان لانهيار النظام الليبي بسقوط القذافي في 2012، وانتشار الاسلحة وتدفق المسلحين والجماعات "الإرهابية" من صحراء ليبيا إلى شمال الأزواد، باتت المخاوف تنتاب المنظومة الأممية والإقليمية من أدوار تضطلع بها جماعات متطرفة وأخرى متمردة في المتاجرة بمئات الأطنان من ترسانة الأسلحة الليبية، وتهريبها عبر الحدود، ويلقي هذا التهديد بظلاله الكئيبة على دول الجوار الليبي، التي تأثرت في العمق بالأزمة الليبية.

وفي عام 2013 نجحت صحيفة "صنداي تايمز" في تسريب تقرير صادر عن الاستخبارات البريطانية يؤكد أن بوكو حرام استطاعت تأمين طريقها لتهريب السلاح من ليبيا إلى نيجيريا عبر تشاد، وأنه من بين السلاح المهرب مدافع مضادة للطائرات وقذائف هاون، وصواريخ أرض-جو، وقد أصبحت مضامين ذلك التقرير حقيقة صارخة اليوم، كما مكَّن السلاح الليبي تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي(AQMI) ، وحركات التمرد الطارقية كحركة

---

(14) - عبيد إميجن، **انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا**، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 21أكتوبر، 2014، ص 3.

تحرير واستقلال إقليم أزواد (MNLA) من السيطرة على شمال مالي، وإدخال المنطقة في حرب أهلية أعقبها دخول القوات الفرنسية والإفريقية إلى مالي بحجة طرد "الإرهابيين"[15].
من جهة اخرى، فإن انهيار نظام العقيد معمر القذافي وعودة ألاف المقاتلين الطوارق أهالي الصحراء الكبرى المدججين بالسلاح الذين كانوا يعملون في كتائب القذافي عودتهم إلى موطنهم الأصلي في إقليم أزواد شكل تحولا في منطقة أزواد شمال مالي التي لم تعرف الاستقرار بسبب النزعة الانفصالية لسكانها والفوضى التي تضرب أطنابها هناك منذ عشرات السنين.[16]

الخريطة رقم (1): موقع ليبيا في منطقة الساحل الإفريقي[17].

2-3- مصادر التوريد وطرق انتقال الأسلحة لمالي.

[15] - - المرجع نفسه، ص 4.

[16] - - عايدة العزب موسى، **جذور العنف في الغرب الإفريقي- حالتا مالي ونيجيريا**، مرجع سابق، ص 20.

[17] - عبيد إميجن، **انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا**،2014/10/21، على الموقع: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/10/201410216111951157 3.h tml 2017/10/19

أدى انتشار السلاح الليبي بعد انهيار نظام العقيد القذافي إلى تغذية مناطق الصراع وتأزيم مناطق التوتر في منطقة الساحل الإفريقية كما هو الحال في دولة مثل مالي، حيث بدأ هذا الانتشار عن طريق تجار مدنيين ثم ما لبث أن تشكلت شبكات معقدة لتهريبه، منها ما ترعاه عشائر ومنها ما يتبع لتنظيمات وجماعات مسلحة.

وتنشط هذه الشبكات والجماعات على حدود ليبيا البرية التي تزيد على أربعة آلاف كلم. وضمن أفراد هذه الشبكات رجال من الصحراء ماهرين في مسالك الصحاري وعارفين بتضاريسها، وهو ما سهل توصيل الأسلحة الليبية لنقاط توتر عديدة في مالي ونيجيريا والسودان وإفريقيا الوسطى وتونس والجزائر وغيرها.

وتزداد خطورة هذا التهريب في الوقت الذي تتلاشى فيه سلطة الحكومة المركزية في ليبيا، بل وتجد ليبيا نفسها في استقطابات سياسية وعسكرية وأمنية تمنعها من السيطرة على حدودها وعلى نشاط شبكات التهريب. وقد وصل السلاح الليبي المهرب إلى 14 دولة حسب بعض التقارير التي تؤكد أيضا على أن هذا السلاح المهرب يقدر بأكثر من 45 مليون قطعة سلاح.

ويبقى انتشار السلاح الليبي في إفريقيا تحديا أمنيا خطيرا لم يجد بعد من السبل والتدابير ما يوقف تدفقه مما يعني أن أفريقيا جنوب الصحراء ستظل تحت شبح التهديد لفترة زمنية مقبلة[18]. من جانب أخر يؤكد تقرير جديد، هو الأكثر تفصيلا بشأن تدفق الأسلحة غير المشروعة في منطقة الساحل منذ عدة سنوات، أن الأسلحة المنهوبة من المخزونات الليبية الضخمة بعد الإطاحة بالعقيد معمر القذافي قد غذت المتمردين الإسلاميين في شمال وغرب أفريقيا منذ عام 2012.

لكن الإرهابيين والمقاتلين الطوارق نوّعوا سلسلة التوريد الخاصة بهم وأضافوا مصادر جديدة مع تراجع منسوب التدفق من ليبيا، جزئيا بسبب جهود المنع ولكن أيضا لارتفاع الطلب الداخلي في ليبيا على الأسلحة مع اتجاه الصراع الداخلي للتصعيد، وقد نهب الإرهابيون والمتمردون الإسلاميون الآخرون الأسلحة من مخزونات وطنية غير مؤمنة بشكل كاف في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، وساحل العاج، وفقا لتقرير صادر عن Conflict

[18] - عبيد إميجن، **انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا**، مرجع سابق، ص 2.

Armament Research، وهي منظمة مستقلة مقرها لندن تتعقب حركات السلاح غير المشروعة[19].

هذا وقد أجمع عدد من الخبراء الأمنيين على أنه يتم تهريب الأسلحة إلى مالي عبر الحدود المترامية غير المراقبة والفاصلة بين موريتانيا وكل من المغرب والسنغال ومالي والجزائر. وعليه فإن الجماعات المسلحة داخل مالي نوعت طرق حصولها على الاسلحة، الشيء الذي زاد من تغذية الصراع داخل مالي، فهذه التنظيمات المسلحة أصبحت تستحوذ على أسلحة تفوق أو تعاد الأسلحة التي يمتلكها الجيش المالي. والخريطة رقم (2) توضح طرق انتقال الأسلحة في منطقة الساحل الأفريقي ومنها دولة مالي.

خريطة رقم (02): طرق تهريب الأسلحة في الساحل الفريقي[20]

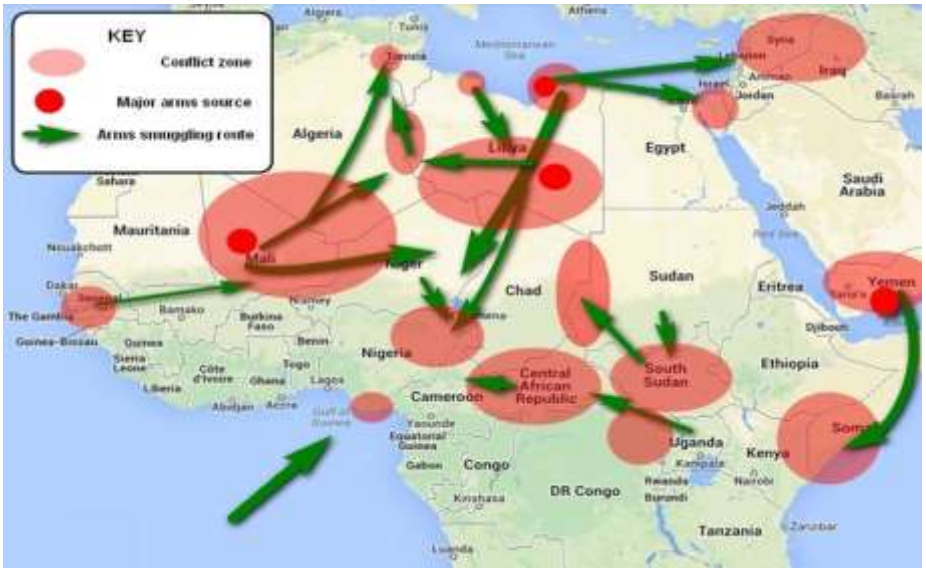

لقدا انتشرت الأسلحة التي خزنها نظام القذافي طيلة العقود الماضية لتصبح تهديها خطرا محدِقا بمنطقة الساحل والصحراء كلها. كيف لا وقد تحوّلت تلك المنطقة إلى خزّان بارود

---

[19] - الساحل الإفريقي : **أحدث تقرير دولي عن مصادر تسليح إرهابيي**، السكينة ، منشور في 22 / 11/ 2016، على الرابط : **http://www.assakina.com/news/news2/94768.html**، يوم 23 / 10/ 2017.

[20] - Arms Smuggling Routes , 2015 ,in : **http://www.nairaland.com/2618398/arms-smuggling-routes-pix** , 19/10/2017.

تتداول فيه المجموعات الإرهابية وعصابات المخدّرات والجماعات المتمرّدة على أنظمة المنطقة ومليشيا القبائل المحلية، مختلف أنواع الأسلحة، حيث تدفّق السلاح الليبي القادم من طرفيْ الصراع عبْر الصحراء الجنوبية لليبيا، إلى شمال مالي، حيث "البلاد السائبة"، التي لا سلطان لأي دولة عليها.[21]

فحسب تقرير لرويترز اعلنت في 4 أفريل 2011؛ على ان قافلة قادمة من ليبيا وصلت الى مالي محملة بقاذفات للصواريخ RPG 7 قدرت بمئات القطع، بالإضافة الى عدد كبير من أسلحة الكلاشينكوف والمتفجرات والذخائر، كما أكد التقرير على اقتناء تنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي والمتمركز في مالي على عدة صواريخ من نوع SA7؛ قادرة على اسقاط طائرات مدنية وعسكرية.[22]

4- تداعيات انتشار الأسلحة في مالي على الامن القومي الجزائري

ساهم سقوط نظام القذافي وما تبعه من تفكك كلي للمنظومة الامنية في ليبيا، إلى بروز ظاهرة الانتشار الواسع للأسلحة والسيطرة عليها من قبل جماعات مسلحة يصعب تحديد انتماؤها وأهدافها، فأصبحت بذلك عشرات الآلاف من القطع الحربية من ضمنها صواريخ مضادة للطائرات تقدرها بعض الجهات بنحو 10 آلاف صاروخ أرض جو بيد جماعات غير نظامية يصعب التحكم فيها أو مراقبتها[23].

فقد ساهمت هذه الأسلحة بشكل مباشر في تغذية الصراع في مالي كما بينا ذلك في المحور الثاني ، و ما نتج عنها من سيطر جماعات متشددة على شمال البلاد سنة 2012 ، مما ادى الى التدخل الاجنبي في المنطقة من قبل القوات الفرنسية، و نتيجة لذلك فقد اصبحت هذه الجماعات الارهابية مع هذا الكم الهائل من الاسلحة التي تحصلت عليها من ليبيا تهدد المنطقة برمتها، خاصة الجزائر باعتبارها تمتلك حدود مباشرة و طويلة مع مالي في الاقاليم

---

(21) - محمود محمد أبو المعالي، **السلاح الليبي يهدد باشتعال منطقة الساحل والصحراء**، مقال منشور في 2011/09/27، على الرابط : **https://www.swissinfo.ch/ara/**، يوم 2017/10/25.

(22) - Georges Berghezan, **Côte d'Ivoire et Mali, au coeur des trafics d'armes en Afrique de l'Ouest**, Bruxelles Le Groupe de recherche et d'information,2013, p 30.

(23) - Ibid, p 30.

المتنازع عليها في شمال البلاد ، و بالتالي فهذ الاسلحة أصبحت تشكل تهديد مباشر للأمن القومي الجزائري و خلق له مجموعة من التحديات يمكن حصرها في :

التحديات الأمنية: خطورة تسريب الأسلحة من شمال مالي الى داخل التراب الجزائري من قبل جماعات ارهابية (حركة أنصار الدين، والتوحيد والجهاد لغرب افريقيا)، تسعى الى ضرب مصالح حيوية في شمال البلاد وجنوبها.

التحديات الاقتصادية: حيث تعتبر حادثة **تقنتورين** خير مثال على ذلك فقط قامت مجموعة ارهابية بالاعتداء على أكبر منشأة للغاز في الجزائر[23] سنة 2013، واحتجزوا 650 شخصا رهائن بينهم 573 جزائريا و132 من جنسيات نرويجية ويابانية وفرنسية وأميركية وبريطانية يعملون في حقل استغلال الغاز.[24]

وقد استخدم الارهابيون في هذه العملية اسلحة رشاشة صغيرة ومتوسطة وحتى قذائف ار بي جي وألغام بالإضافة الى سيارات دفع رباعي تم تهريبها من ليبيا واستخدمت في نقل الاسلحة من مالي والنيجر باتجاه الجزائر لاستخدامها في هذا الاعتداء.

وفي 17 جانفي 2013، شن الجيش الجزائري هجوما على موقع الغاز لتحرير الرهائن بعد رفض السلطات الجزائرية أي مفاوضات مع الارهابيين، وأثناء الهجوم حرر العديد من الرهائن وقتل آخرون، مع القضاء على كل الرهابيين المشتركين في هذا الاعتداء.

ويعد استهداف هذا المصنع الضخم ذي اكبر حوض غازي جزائري نقلة نوعية في التهديد الارهابي للأمن في الجزائر على جميع المستويات، كيف لا وإذا علمنا ان تلك المنشأة تدر على الجزائر بأكثر من 5 مليار دولار سنويا من عائدات تصدير الغاز الطبيعي.

---

[23] - **هجوم عين اميناس**، الجزيرة،2014/01/02، من على الموقع :
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/2/2/ ، يوم : 2017/10/20

[24] - هجوم عين أميناس ، من على موقع الجزيرة :
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/2/2/هجوم-عين-أميناس ، تصفح بتاريخ : 2017/10/11.

وبالتالي فهذا الاعتداء سبب للجزائر خسائر مالية كبيرة نتيجة توقف المنشأة عن العمل لعدة شهور بسبب الاعتداء، وبالتالي فالجيش الجزائري ملزم بحماية جميع المنشئات الطاقوية في جنوب البلاد خاصة وأن الجزائر تعتمد على الموارد الطاقوية بشكل كبير في اقتصادها؛ وبالتالي فأي تهديد لهذه المنشآت هو تهديد للأمن الاقتصادي للجزائر.
وبالإضافة الى الجزائر فهناك بلدان اخرى تأثرت بشكل كبير من النزاع في مالي مثل موريتانيا والتي تمتلك حدود طويلة مع مالي، فتجارة الأسلحة ازدهرت بشكل كبير بعد سيطرت المتمردين الازواد والجماعات الارهابية على شمال البلاد.

5-علاقة الجزائر بالنزاع في مالي التداخل العرقي والأمن الوطني.

اعتبرت منطقة انتشار الطوارق من البؤر ذات الجغرافيا السياسية البالغة الحساسية أمنيا، كما عدت أزمة الطوارق من أقدم وأعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري بل ويعتبر حضورها ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية منذ زمن قديم مقارنة بمشكلات وتهديدات دوائر استراتيجية أخرى.

وتعد أزمة الطوارق مورثا استعماريا ملغما يرجع تاريخه إلى استقلال كل من ليبيا ومالي وبوركينافاسو والجزائر، فقط وجدت القبائل الطارقية المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها مشتتة بين هذه الدول ذات السيادة، والتي اتفقت على احترام مبدأ "عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار" المنصوص عليه في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية؛ فالتقسيمات الجغرافية للصحراء التي تمت بالاتفاق بين فرنسا، التي كان أكبر جزء من الصحراء تابعا لها، ولإسبانيا وإيطاليا تم تقطيعها بشكل اعتباطي لم يراع الحدود الأنثروبولوجية (العرقية والدينية) للمجتمعات الإفريقية والقبائل الصحراوية (الطوارق فيما يخص حالة الجزائر)[25] ، والخريطة رقم (01) توضح لنا كيفية انتشار قبائل الطوارق في الصحراء الكبرى في الجنوب الجزائري الذي يشكل حيز كبير منها، ولذا فالنزاع في مالي يعتبر من

[25] - نفس المرجع السابق، ص 04.

أولويات السياسة الخارجية الجزائرية؛ وأي تطورات تحدث فيه ستنعكس مباشرة على الامن القومي الجزائري وذلك لسببين رئيسيين :

الجزائر على تماس مباشر مع المناطق المتنازع عليها في شمال مالي، ونتيجة لطول الحدود والبيئة الصحراوية الصعبة التي تتميز بها المنطقة يصعب تأمين هذه الحدود بشكل جيد مع الانتشار الكبير للخلايا الارهابية لتنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي والتي استفادت كثيرا من انتشار الاسلحة في شمال مالي.

تعتبر قبائل الازواد المتواجدة في شمال مالي والتي تطالب بالانفصال هي امتداد عرقي لقبائل الطوارق الموجودة في الصحراء الجزائرية وبالتالي فالجزائر معنية بهذا الصراع، وعليها تنشيط دبلوماسيتها لإيجاد حل يرضي جميع الاطراف المتنازعة في مالي حتى لا تتطور مطالب الطوارق وتطال أقاليم اخرى.

خريطة رقم (03): انتشار قبائل الطوارق في الصحراء الكبرى.[26]

[26] - بوحنية قوي، **الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2003، ص 03.

و بالرغم من هذا فان الجزائر تعترف و تقر بالكثير من المطالب التي تنادي بها قبائل أزواد في شمال مالي؛ خاصة المتعلقة بالتنمية و توسيع صلاحيات الحكم الذاتي، و لكنها لا تعترف بكل الفصائل و التنظيمات التي تتبنى هذه المطالب، فالجزائر تعتبر الحركة الوطنية لتحرير ازواد هي الممثل الشرعي للقبائل الطارقية في شمال مالي؛ اما بقية التنظيمات فقد صنفتها على انها تنظيمات ارهابية خاصة حركة أنصار الدين السلفية و هي الفصيل الثاني للمتمردين الطوارق ويعرفها مؤسسوها بأنها "حركة شعبية جهادية سلفية"، أسسها الزعيم التقليدي "ياد غالي"، وهو من أبناء أسر القيادات القبلية التاريخية لقبائل "الإيفوغاس " الطارقية، وقاد التمرد ضد حكومة مالي في بداية تسعينيات القرن الماضي، وكان حينها قائدا قوميا أقرب إلى الفكر القومي الوطني، منه إلى الفكر الإسلامي.[27]

وبعد توقيع اتفاقية السلام بين الحكومة والمتمردين الطوارق عام 1992 عمل قنصلا عاما لجمهورية مالي في جدة، لكن الرجل عرف في سنواته الأخيرة توجها دينيا، انتهى به إلى اعتناق الفكر السلفي الجهادي، وتحولت رؤيته للعمل المسلح في أزواد من عمل نضالي تحرري، إلى عمل جهادي ديني، ومع سقوط القذافي عاد "إياد غالي" إلى أزواد واتخذ من سلسلة جبال

[27] – المرجع السابق، نفس الصفحة

"أغارغار" مقرا له، وبدأ في تجميع المقاتلين الطوارق. غيّرت حركة أنصار الدين مسار الحياة في مدينتي أغلهوك وتساليت بعد السيطرة عليهما، إذ منعت النساء من الخروج سافرات، وانتشر الملتحون في الشوارع، وبدأ الناس يتحدثون عن حياة شبيهة بحياة مدينة قندهار الأفغانية. وتحت عيون تنظيم القاعدة وبمباركة منه، أسس إياد غالي تنظيمه الجديد "حركة أنصار الدين"، بعد أن تداعى إليه المئات من أبناء قبيلة الإيفوغاس.[28]

وبالتالي، فالجزائر تعتبر هذه الحركة تنظيما ارهابيا؛ وهو يشكل خطرا وتحديا كبيرا للأمن القومي الجزائري خاصة ان هذا التنظيم يمتلك ترسانة كبيرة من الاسلحة حصل عليها من ليبيا وهو متحالف بطريقة غير مباشرة مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي نتيجة لتبنيهم لنفس الفلسفة الجهادية، وتنتشر حركة أنصار الدين في مناطق في شمال مالي على تماس مباشر مع الحدود الجزائرية، والتي يبلغ طولها 1376 كلم والخريطة رقم (04) تبين انتشار مختلف التنظيمات الجهادية في شمال مالي وقربها من الحدود الجزائرية:

الخريطة رقم (05): انتشار مختلف الفصائل والحركة الارهابية في شمال مالي والمناطق التي سيطرت عليها.[29]

[28] - أشرف راضي، **القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي: النشأة والتحول و المسار**، المكتب العربي للمعارف، 2015،ص 410.

[29] - عبير شليغم، **التدخل الفرنسي في مالي البعد النيوكولونيالي اتجاه افريقيا**، المركز العربي للبحوث والدراسات، على الموقع : **www.acrseg.org/36650** ، 2015 ، تصفح بتاريخ : 2017/10/10.

يتضح من الخريطة رقم (05) أن حركة أنصار الدين الارهابية تتمركز في أقصى شمال مالي بالقرب من الحدود الجزائرية، وبالتالي فهذه الحركة اصبحت تمثل خطر كبير على الامن القومي الجزائري، نتيجة لعمليات تهريب الاسلحة للداخل الجزائري، بالإضافة الى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي.

وخلال الأشهر الماضية من سنة 2017 أحبط الجيش الجزائري عدة محاولات لإدخال السلاح عبر الحدود الجنوبية، وبلغت الحصيلة خلال العام 2015 حجز 307 قطعة سلاح حربية من مختلف الاصناف وفق بيانات نشرتها وزارة الدفاع الجزائرية.

ودفعت الجزائر منذ سنة 2012 وبداية تأزم الصراع في مالي؛ بعشرات الآلاف من عناصر الجيش نحو حدودها الجنوبية، والشرقية مع ليبيا بسبب الوضع الأمني غير المستقر بهذه الدول وتصاعد نشاط الجماعات "الجهادية" وتهريب السلاح والمخدرات عبر الحدود.[30]

وعليه فإن الصراع في مالي قد ساهم بشكل كبير في عدم استقرار منطقة الساحل، وفرض على الجزائر مجموعة كبيرة من التحديات الامنية، كتهريب السلاح والجريمة المنظمة، بالإضافة الى مشكلة الهجرة غير الشرعية وازمة اللاجئين التي تفاقمت بعد اشتداد المعارك في شمال مالي، مما دفع بآلاف الاسر الى الهجرة واللجوء الى الجنوب الجزائري.

الخاتمة:

إذن بالرغم من أن الصراع في مالي ليس وليد اليوم ، إلا أنه شهد تطورات جديدة نتيجة تحولات إقليمية والتي كان من أبرزها سقوط نظام معمر القذافي في ليبيا بعد 2011، وما تبعها من حالة الانفلات الأمني في المنطقة بسبب انتشار الأسلحة بشكل رهيب أين تحولت المنطقة لسوق مفتوح للأسلحة ، استفادت منه التنظيمات الارهابية والجماعات المسلحة داخل مالي مما أدى إلى تأزم الوضع الأمني داخل البلاد، كما عرف الصراع حالة تأجيج لم يسبق لها مثيل في منطقة الساحل الأفريقي، كيف لا و الجماعات المتداخلة في النزاع في مالي اصبحت تمتلك أسلحة متطورة فاقت أو تعادل أسلحة القوات النظامية.

---

[30] - - **الجيش الجزائري يحبط تهريب أسلحة عبرمالي**، على الموقع : .http://www.alarabiya، جانفي 2016، تصفح بتاريخ : 2017/10/20.

قائمة المراجع:

- راضي (أشرف)، **القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي: النشأة والتحول والمسار**، المكتب العربي للمعارف، 2015، ص 410.

- فوليو (جان بيار)، **"هل تصبح القاعدة أفريقية في منطقة الساحل؟"** مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. العدد 112، بيروت، ماي2010.ص ص 10-13.

- قوي (بوحنية)، **الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2003.

- كنتاو (الشيخ إبراهيم)، النزاع المسلح في مالي، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 16، جويلية 2013

-كانتي (مادي إبراهيم): الأزمة السياسية في مالي، **دراسات آفاق إفريقية**، العدد 36، مارس 2012، ص110.

-- عبيد (إميجن)، **انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا**، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 21 أكتوبر، 2014، ص 3.

العزب موسى (عايدة)، **جذور العنف في الغرب الإفريقي- حالتا مالي ونيجيريا**، دار البشير للثقافة والعلوم، الطبعة الأولى، 2015.

Georges Berghezan, **Côte d'Ivoire et Mali, au cœur des trafics d'armes en Afrique de l'Ouest**, Bruxelles : Le Groupe de recherche et d'information,2013.

المواقع الالكترونية

- الحرب في مالي " **أسباب الصراع وتطوره**"، مقال منشور على الموقع : http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/HarbFiMali/sec02.doc_cvt.htm، يوم 22 / 10 / 2017

[2] -ياسين عز الدين، توضيحات حول تطورات الاحداث في مالي، مقال منشور في 19 / 01 / 2013 على الموقع: https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=1076632 ، يوم2017/10/15.

[3]- تقدير موقف، أزمة مالي والتدخل الخارجي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مقال منشور في 10 / 03/ 2013 على الرابط التالي : https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Frances_Recent_Military ، يوم 21/ 10/ 2017.

[6] - قراءة في النزاع المسلح في مالي، مقال منشور في 2017/02/22، على الرابط: http://www.qiraatafrican.com/home/new. ، يوم 2017/10/25.

[9]– الحاج ولد إبراهيم ، **أزمة شمال مالي. انفجار الداخل وتداعيات الإقليم**، في 2012/02/12، على الموقع: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/02/20122129582152916.html، يوم 2017/10/24.

[10]- **حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا**، موسوعة الجزيرة، مقال منشور على الرابط التالي: https://bit.ly/2ue8xEP، تاريخ الاطلاع 2017/9/26.

[11]- **تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي** ، موسوعة الجزيرة ، مقال منشور على الرابط التالي: https://bit.ly/2B2qU3T، تاريخ الاطلاع 2017/07/13.

-عبيد إميجن، **انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا**،2014/10/21، على الموقع: ، http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/10/2014102161.2017/10/19 119511573.html

- عبيد إميجن، **انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا**،2014/10/21، على الموقع: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/10/201410216.2017/10/19، 1119511573.html

- الساحل الإفريقي **: أحدث تقرير دولي عن مصادر تسليح إرهابيي**، السكينة ، منشور في 22 / 11/ 2016، على الرابط : http://www.assakina.com/news/news2/94768.html، يوم 23 / 10/ 2017.

[20] - Arms Smuggling Routes , 2015 ,in : http://www.nairaland.com/2618398/arms-smuggling-routes-pix, 19/10/2017.

[21]- محمود محمد أبو المعالي، **السلاح الليبي يهدد باشتعال منطقة الساحل والصحراء**، مقال منشور في 2011/09/27، على الرابط : https://www.swissinfo.ch/ara/، يوم 2017/10/25.

[25]- هجوم عين أميناس ، من على موقع الجزيرة : https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/2/2/هجوم-عين-أميناس ، تصفح بتاريخ : 2017/10/11.

[29]- عبير شليغم، **التدخل الفرنسي في مالي البعد النيوكولونيالي اتجاه افريقيا**، المركز العربي للبحوث و الدراسات، على الموقع : www.acrseg.org/36650 ، 2015 ، تصفح بتاريخ : 2017/10/10.

[30]- **الجيش الجزائري يحبط تهريب أسلحة عبر مالي**، على الموقع : http://www.alarabiya.، جانفي 2016، تصفح بتاريخ : 2017/10/20.